العلاقات الاستراتيجية بين دولتي تركيا والأردن في الفترة من (١٩٦٧ – ١٩٨٩م)

إعــداد

محمد ناصر فيض الله

أ.د/ إبراهيم علي عبد العال
أستاذ التاريخ المعاصر، كلية الآداب - جامعة طنطا

د/ إبراهيم فؤاد عبد العزيز
مدرس بقسم التاريخ ، كلية الآداب - جامعة طنطا

المستخلص:
العلاقات الأردنية التركية لم يكن لها حضور ظاهر بهذا الاسم وانما كولاية من ولايات الشام ضمن الدولة العثمانية وظهور دولة تركيا الحديثة الناهضة من هزيمة كبيرة وتقسيم أدي إلى تفتت الإمبراطورية العثمانية وخروج ولايات كانت ترزح تحت حكمها، هذه العلاقات الأردنية التركية وخصوصًا منذ عام ١٩٢١ والتي يمكن وصفها بالعلاقات الاستراتيجية في أحيان كثيرة، ولم تصل العلاقات سواء أكانت سياسية أو اقتصادية إلى مرحلة من النضج كما حدث في تلك الفترة ورغم الأحداث الكبيرة التي مرت بالدولتين.

ولفهم تلك العلاقة بين الدولتين كان لابد من استعراض أولًا الموقع الجغرافي لكلا الدولتين والمهم من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، وخصوصًا موقع الأردن كان قبل عام ١٩٢١من ضمن الولايات العثمانية حيث كانت تعرف ما سوريا ولبنان وفلسطين بولاية الشام، أما تركيا التي ظهرت كدولة بعد الحرب العالمية الأولى بدلًا من الإمبراطورية العثمانية، وموقع تركيا والذي كان له الأثر كبير في تاريخها حيث ساعدها في انشاء الامبراطورية العثمانية واستمرارها لأكثر من خمسة قرون.

وتم التعرض لماهية النظام السياسي الأردني وكيفية نشأته وتكوينه منذ خروج الدول العربية من تحت الحكم العثماني وتقسيم المناطق تبعًا لاتفاقية سايكس بيكو وتحديد إمارة شرق الأردن ثم نعرج على النظام التركي والذي لعب الموقع الجغرافي دورا كبيرا في تاريخ تركيا، فلمدة خمسة قرون استطاعت تركيا ان تكون مركزا لإمبراطورية مترامية الأطراف، عُرفت بالإمبراطورية العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، تقلصت جغرافية الدولة التركية، وحدثت تغيرات كبيرة في نظامها السياسي وتحولها للنظام الجمهوري وقد أظهرنا أهمية تركيا من النواحي الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية وبصفة عامة الثقافة التركية.

الكلمات الإفتتاحية: العلاقات الإستراتيجية ، دولتي تركيا والإردن ، الدراسات التاريخية.

مقدمـــــــــــــــة

إن المتتبع للعلاقات الأردنية التركية منذ نشأة المملكة الأردنية الهاشمية والتي لم يكن لها حضور ظاهر بهذا الاسم وانما كولاية من ولايات الشام ضمن الدولة العثمانية وظهور دولة تركيا الحديثة الناهضة من هزيمة كبيرة وتقسيم أدي إلى تفتت الإمبراطورية العثمانية وخروج ولايات كانت ترزح تحت حكمها، هذه العلاقات الأردنية التركية وخصوصًا منذ عام ١٩٢١ والتي يمكن وصفها بالعلاقات الاستراتيجية في أحيان كثيرة وخصوصًا أن الأردن وتركيا يمثلان التعايش السلمي والاعتدال والاستقرار في المنطقة في ظل ظروف عصيبة مرت بالمنطقة فقد حدث نوع من التقارب على استحياء في الفترة السابقة، ولم تصل العلاقات سواء أكانت سياسية أو اقتصادية إلى مرحلة من النضج كما حدث في تلك الفترة ورغم الأحداث الكبيرة التي مرت بالدولتين ولفهم تلك العلاقة بين الدولتين كان لابد من استعراض أولًا الموقع الجغرافي لكلا الدولتين والمهم من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، وخصوصًا موقع الأردن كان قبل عام ١٩٢١من ضمن الولايات العثمانية حيث كانت تعرف ما سوريا ولبنان وفلسطين بولاية الشام، أما تركيا التي ظهرت كدولة بعد الحرب العالمية الأولى بدلًا من الإمبراطورية العثمانية، وموقع تركيا والذي كان له الأثر كبير في تاريخها حيث ساعدها في انشاء الامبراطورية العثمانية واستمرارها لأكثر من خمسة قرون.

وتم التعرض لماهية النظام السياسي الأردني وكيفية نشأته وتكوينه منذ خروج الدول العربية من تحت الحكم العثماني وتقسيم المناطق تبعًا لاتفاقية سايكس بيكو وتحديد إمارة شرق الأردن ثم نعرج على النظام التركي والذي لعب الموقع الجغرافي دورا كبيرا في تاريخ تركيا، فلمدة خمسة قرون استطاعت تركيا ان تكون مركزا لإمبراطورية مترامية الأطراف، عُرفت بالإمبراطورية العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، تقلصت جغرافية الدولة التركية، وحدثت تغيرات كبيرة في نظامها السياسي وتحولها للنظام الجمهوري وقد أظهرنا أهمية تركيا من النواحي الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية وبصفة عامة الثقافة التركية.

نشأة وتطور العلاقات الأردنية التركية ١٩٢١-١٩٦٧

يلعب الموقع الجغرافي دورًا مهمًا في تاريخ الدول، وذلك ينطبق على موقع الأردن كدولة ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى[1]، وتحديدًا في عام ١٩٢١، حيث كانت قبل هذا التاريخ جزءً من بلاد الشام، اما موقع تركيا فقد كان له أثر كبير في تاريخها حيث ساعدها في انشاء الامبراطورية العثمانية، ومن ثم تقلصت هذه الإمبراطورية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، لتستقر على حدود الدولة التركية التي نعرفها اليوم، وتغير نظامها السياسي.

الأردن جزء من الوطن العربي الذي يتمتع بمزايا ومواصفات لا تتوافر في النظم الإقليمية الأخرى من حيث للغة والهوية الموحدة والتكامل الجغرافي، فضلاً عن اتصاله بقارات العالم الثلاث (أوروبا -أسيا -أفريقيا) وما يمتلكه من موارد طبيعية، ولغرض التعرف على الأردن لابد من معرفة موقعه الجغرافي وتاريخه وتكوينه السياسي.

يقع الأردن في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتحده أقطار عربية من مختلف الجهات، فمن الشمال سوريا ومن الغرب فلسطين ويحده العراق من الشرق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، ويقع الأردن بين خطي الطول ٥٥٩ إلى ٥٣١ شرق (غرينتش) وبين دائرتي عرض ٥٢. ٥٣٤ إلى ١٥. ٥٣٩ شمالاً خط الاستواء، ويكاد يكون الأردن قطراً حبيساً بعيداً عن البحار إلا في الطرف الجنوبي الغربي اذ يتصل بالبحر الأحمر عند ثغر العقبة اذ يوجد ميناء العقبة الوحيد للأردن والذي يبلغ طوله (٢٦.٥ كم)، ويعد الأردن قطراً محدود الموارد المائية.

الأردن، كما يعد نهر اليرموك الذي يشكل الحدود الشمالية للأردن مع سوريا رافداً رئيساً له.

وتبلغ مساحة الأردن نحو (٩٥.٠٠٠ كم٢)، وتشكل الصحارى نسبة عالية من مساحة الأردن، وتكثر المناطق الجبلية في الأقسام الغربية وتتركز السهول في الأقسام الشمالية الغربية، ويتركز معظم سكان الأردن حول نهر الأردن وثلثهم من الفلسطينيين.

ويمتاز مناخ الأردن بأنه مناخ قاري جاف حار صيفاً وبارد رطب شتاءً، ويكون بارد شتاءً في المناطق الجبلية والصحراوية ويكون دافئاً في منطقة الأغوار والعقبة، أما في الصيف فترتفع درجة الحرارة في المناطق المنخفضة والصحراوية وتكون معتدلة في المناطق الجبلية.

تاريخ الأردن:

منذ أواخر الألف الرابع وأوائل الألف الثالث ق.م تعرض الأردن وفلسطين لموجة عربية سامية كبيرة عرفت باسم الموجه الآمورية– الكنعانية وقد نزل الآموريين في الأردن وبلاد الشام وسكن الكنعانيون في فلسطين، وقد بنيت مدن في الأردن قرب ينابيع المياه وكانت تشكل مركزا للمواصلات بين مصر وسوريا، وقد عرف الأردن منذ القدم باسم شرقي الأردن اذ ظهرت هذه التسمية منذ القرن الثامن ق. عندما غزا الآشوريون سوريا وفلسطين.

لقد كان الأردن منذ القدم عقدة مواصلات تجارية مهمة من خلال موقعه الجغرافي وأطلاله على البحر الأحمر، اذ نشأت مدينة البتراء، وهي عاصمة مملكة الأنباط في جنوبي الأردن وفلسطين وكانت تسيطر على طرق القوافل التجارية بين سوريا والبلاد المجاورة مما جعلها محطة للطرق التجارية وتخزين البضائع بين الشرق والغرب، فضلاً عن كونها سوقاً تجارية في ذلك الوقت.

ويكون الأردن القسم الجنوبي من المنطقة التي عرفت تاريخياً وجغرافياً في العصور الإسلامية باسم بلاد الشام، وقد ظلت تعرف بهذا الاسم حتى أواخر مدة حكم الدولة العثمانية اذ قسمت بلاد الشام في العهد العثماني عام ١٥٢٠م على ثلاث وحدات إدارية هي دمشق وحلب وطرابلس وكانت الأردن تشكل جزءاً من ولاية دمشق متكونة من لواء عجلون والكرك والشوبك.

وبعد الحرب العالمية الأولى فقد عرفت باسم سورية الكبرى، إذا فهذه المنطقة التي عرفت باسم شرقي الأردن هي جزء لا ينفصل عن سورية الكبرى أو سورية الطبيعية وهي مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً وان سكان المنطقة شرقي الأردن هم من صميم السكان العرب الذين أقاموا في سوريا الطبيعية وما يزالون يقيمون فيها ولا يختلفون عنهم في شيء.

وقد أدت السياسة الاستعمارية بقيادة بريطانيا وفرنسا إبان الحرب العالمية الأولى دوراً رئيساً وفعالاً في تقسيم سورية الطبيعية وتجزئتها وذلك بموجب اتفاقية (سايكس – بيكو) عام ١٩١٦ من اجل حماية مصالح وأهداف هاتين الدولتين الاستعماريتين في المنطقة.

ومن الجدير بالإشارة إلى إن هذه الاتفاقية قد ادت دوراً فعالاً في تمزيق وحدة الأراضي العربية وهي عامل رئيس ساعد ومهد الطريق بشكل كبير للصهاينة في غزو فلسطين. وقد كانت بريطانيا تعمل على إضعاف الحكم العثماني في المنطقة العربية بغية السيطرة وتوسيع نفوذها في المنطقة ، لذا فقد طلبت من العرب مساعدتها في القضاء على الحكم العثماني مقابل وعد منها بأن تمنحهم الاستقلال وحقهم في تكوين دولة تحت زعامة الشريف حسين يضم فيها تحت زعامته العراق والشام بكل أجزائهما (سورية ولبنان وفلسطين والأردن) والجزيرة العربية بأجزائها وقد اشتهر هذا الاتفاق بين بريطانيا والشريف حسين باسم (حسين- مكماهون)، وفي ضوء ذلك أعلن الشريف حسين بن علي الثورة ضد الأتراك في ١٠ يونيو عام ١٩١٦ وكانت منطقة شرقي الأردن ميداناً للمعارك التي خاضتها قوات الثورة العربية خلال عامي (١٩١٧-١٩١٨) وعلى اثر دخول قوات الثورة العربية والحلفاء إلى دمشق في أكتوبر الأول ١٩١٨ قسمت قوات الحلفاء سورية إلى ثلاث مناطق جنوبية وغربية وأخرى شرقية تضم سورية وشرقي الأردن وتديرها حكومة فيصل بن الحسين.

يعتبر الأردن من أفقر بلدان المنطقة العربية من حيث الموارد، من مواد خام، وارض زراعية، ومياه، حتى ان القلة المتوفرة من الموارد غير مستغلة بشكل سليم يعود على الأردن واقتصاده بالفائدة.

فقد كانت بريطانيا هي الممول الرئيسي للأردن حيث عقدت عدة معاهدات بين بريطانيا والاردن لتنظيم التعاون المتعلق بشؤون الدفاع والحرب وأنشاء الجيش الاردني والانفاق عليه، وتقديم

المساعدات المالية والاقتصادية، وفي المقابل يقوم الأردن بتقديم التسهيلات العسكرية لبريطانيا، الا ان خروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية ضعيفة منهكة، ومثقلة بالالتزامات الاقتصادية الداخلية والخارجية قد ادى الى تناقص هذه المساعدات.

تاريخ النظام السياسي وتطوراته

لم يكن هناك قبل نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية العشرينات من كيان سياسي ذو شخصية مميزة يسمى شرقي الأردن أو الأردن. فكان شمال الأردن ووسطه أيام الحكم العثماني جزءاً من سوريا، وكان جنوبه جزءاً من الحجاز، وكانت الرموز السياسية في العهد العثماني تتمثل في الوالي وشيخ العشيرة والمختار (فالعشائرية هي القوة السياسية المهيمنة) وكل عشيرة لها منطقتها الخاصة بها، ولها شيخ يديرها وهو المسؤول أمام السلطات الرسمية والمتمثلة في الوالي.

وبقي الحال كذلك حتى شهر فبراير ١٩٢١عام حيث وصل إلى عمان الأمير (عبد الله بن الحسين) على رأس قوة من الجيش والقبائل العربية متوجها نحو دمشق غير أن بريطانيا شجعت الأمير (عبد الله) على البقاء في عمان، ورتب (هربرت صموئيل) المندوب السامي البريطاني على فلسطين لقاء القدس بين الأمير (عبد الله) ووزير الخارجية البريطاني (تشرتشل) حينذاك. وقد اتفق الجانبان على تأسيس حكومة وطنية في شرقي الأردن برئاسة (الأمير عبد الله) مستقلة استقلالاً إداريًا تاماً، لتساعدها الحكومة البريطانية مادياً وتستنير برأي مندوب إنجليزي يقيم في عمان مقابل إنشاء بريطانيا قاعدتين للطيران في عمان، وتتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين (الأمير عبد الله) والسلطة الفرنسية في سوريا، وتعهد (الأمير عبد الله) عدم المساس بالحدود الفلسطينية والسورية، وتألفت على أثر ذلك الحكومة الأردنية الأولى في ١١/إبريل/١٩٢١م والتي لم تضم سوى أردني واحد، أما الآخرون فمنهم ٤ من سوريا، واثنان من الحجاز، وواحد من فلسطين.

اقرت عصبة الامم صك الانتداب على فلسطين وشرقي الأردن في ٢٤ يوليو عام ١٩٢٢، كما قدمته بريطانيا وقد جاء في المادة (٢٥) من صك الانتداب (أنه يحق للدولة المنتدبة ان تؤجل او توقف تطبيق أية شروط تراها غير ملائمة للمناطق الواقعة الى الشرق من نهر الأردن) وبناء على اتفاق (الامير عبد الله) مع (ونستون تشرشل)، بتأسيس حكومة وطنية في شرقي الأردن قدمت الحكومة البريطانية في ١٦ سبتمبر عام ١٩٢٢، مذكرة الى عصبة الامم تطلب فيها استثناء شرقي الأردن من احكام وعد بلفور.

لقد استفاد الأردن من وقوفه الى جانب الحلفاء في الحرب، حيث أعطت جهود (الأمير عبد الله بن الحسين) وجهود حكومته، ثمارها فقررت الحكومة البريطانية ان تتخلى عن انتدابها على شرقي الأردن.

موقع تركيا ونظامها السياسي

لعب الموقع الجغرافي التركي دورا كبيرا في تاريخ تركيا، ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين استطاعت تركيا ان تكون مركزا لإمبراطورية مترامية الأطراف، عُرفت بالإمبراطورية العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وهزيمة الدولة العثمانية، تقلصت جغرافية الدولة التركية، وحدثت تغيرات كبيرة في نظامها السياسي، وسوف نتعرف على الموقع الجغرافي لتركيا وتطور نظامها السياسي.

أولاً: الموقع الجغرافي لتركيا

تقع تركيا بين دائرتي عرض (٣٦-٤٢°) شمالا وخطي طول (٢٦-٤٤°) شرقا, فهي احدى دول جنوب غرب اسيا كما انها تقع في نصف كرة الشمالي بين قارات العالم قديمة الثلاث (اسيا – اوروبا – افريقيا) يسمى جزء الاسيوي منها الاناضول والجزيء الاوروبي فيها (تراقيا) هذا يكسبها موقعا جغرافيا واستراتيجيا ممتازا بين دول الشرق الاوسط وحضاراتها والدول الغربية لذا عدت ولا زالت لحد الآن معبراً لطرق الاتصالات بين الشرق والغرب كما اسلفنا، فالموقع الفلكي لتركيا واتساع مساحاتها ووقوعها على دوائر العرض جعلها تقع في المنطقة المعتدلة الشمالية الدافئة.

وتبلغ مساحة تركيا ما يقارب (٥٦٧.٧٨٠ كم٢) منها (٢٤.٠٠٠ كم٢) في اوروبا و(٥٦٧.٧٥٦ كم٢) في اسيا ويبلغ طول حدودها (٢٧٥٣ كم) منها (٧٨٧ كم) مع سوريا و (٦١٠ كم) مع روسيا الاتحادية و (٢٦٩ كم) مع بلغاريا، و(٣٣٠ كم) مع العراق، و (٤٥٤ كم) مع ايران، ويبلغ طول سواحلها (٨٣٣٣ كم) على بحر ايجة، و (١٧٢ كم) على الدردنيل، و (٩٠ كم) على البسفور، و(٩٧٢ كم) على بحر مرمرة، وتمثل هضبة الأناضول قلب هذه المساحة، وهي هضبة عالية لها حدود طبيعية البحار من الشمال، الغرب والجنوب، وسلسلة من الجبال العالية من الجهة الشرقية.

يتركز الاتراك، وعلى الرغم من المساحة الكبيرة للدولة، في ثلاث مدن كبرى هي اسطنبول وانقرة وازمير، ويتركز (٦٦.٨%) من السكان في المدن عام ٢٠٠٤م.

وبلغ عدد السكان وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٩م ما يقارب ٧١ مليون ومتوسط العمر يبلغ (٢٨.٥) عاماً وأكثر من نصف السكان تحت متوسط العمر.

تحتل تركيا المرتبة السابعة عشر عالمياً من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري من تأدية دور مهم على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية، إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للقيام بأدوار إقليمية ودولية كبيرة، فلعدد السكان دور أيضاً، إذ يُشكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية ويعيش معظم الأتراك في المدن، وهذا يعني أنَّ تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا التي أصبحت تعاني من انخفاض كبير في هذه الفئة العمرية حتى وصفت قارة أوروبا بـ"القارة العجوز"، كما ويُشكل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب الفارسي والعربي والأوروبي بما يسمح بممارسة تأثير في أربع جهات لاسيما في "العالم التركي"، الذي يضم ما يقارب(٢٠٠) مليون نسمة من غرب الصين الشعبية إلى حدود أوروبا.

تُعد تركيا بلد الأراضي المرتفعة، تحصر سلسلة جبال بنطس في الشمال، ودوروس في الجنوب الهضبة الأناضولية التي ترتفع بشكل مدرجات فوق بحر إيجة تاركة المكان، نحو الشرق، للمرتفعات الأرمينية، الواقعة تحت التأثيرات البركانية (جبل أرارات) خارج نطاق الساحل الذي يغلب عليه المناخ المتوسطي.

يعد العامل الجغرافي من اهم العوامل المؤثرة في سياسة الدولة وقوتها من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، اذ يعطيها القوة إذا استطاعت ان تستغل هذا الموقع من اجل تحقيق اهدافها، وهذا ما ينطبق على تركيا، اذ تتحدد اهميتها الاستراتيجية في اغلب جوانبها بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله، وما ينطوي على ذلك التميز من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية.

تقع تركيا الى الجنوب من حقول النفط الروسية وهي الجار في اقصى الجنوب لروسيا الاتحادية الذي يجعلها الدولة الوحيدة في حلف شمال الاطلس التي تمتلك حدود مباشرة مع الاتحاد السوفيتي.

كما تقع تركيا الى شمال من حقول النفط العربية والمقصود من حقول الدول العربية الخليجية.

إنَّ الموقع الجغرافي التركي له تأثير واضح في الدراسات الاستراتيجية العليا وعند صناع القرار، إذ لتركيا موقع يمكن وصفه أي قوة إقليمية ذات موقع استراتيجي معتبر، إذ أنَّ بعض الدول تتمتع بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد، والحجم، والأرض القابلة للزراعة، والموقع.

الأهمية الاستراتيجية لتركيا:

تتجلى الأهمية الاستراتيجية لتركيا من خلال ما يأتي:

١- تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث اسيا وأوروبا وافريقيا وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الأراضي التركية بين اسيا

وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب اسيا حوالي ٩٧% من مساحة البلاد يضم عاصمة الدولة أنقرة؛ ويعرف باسم آسيا الصغرى؛ أو منطقة الاناضول، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول.

٢- تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته (أوراسيا) وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم وفق نظرية هالفورد ماكندر، الامر الذي يؤهلها لان تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيو-سياسي.

٣- تركيا دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، وبحر ايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما انها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الامبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا، حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويبلغ طوله حوالي ٣٠ كلم وعرضه حوالي ١ كم؛ ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة طوله ٦٠ كم وعرضه يتراوح بين ١ و٦ كم مما يعطيها القدرة على التحكم ويتيح لها التحول الى قوة بحرية.

الأهمية السياسية لتركيا:

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيو-سياسي في منطقة الشرق الأوسط وعضويتها في عدة منظمات سياسة إقليمية (منظمة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، المجلس الأوروبي، الاتحاد من اجل المتوسط، تجمع الدول المطلة على حوض البحر المتوسط ملتقى الحوار العربي الأوروبي في تعظيم دورها في السياسة الدولية والإقليمية كالاتي:

١- محاولة تركيا ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد احتلال دولة العراق؛ وان تكون قوة موازنة في المنطقة لمواجهة الطموح الإيراني الإقليمي.

٢- تلعب تركيا دور الوسيط الإقليمي والدولي؛ حيث رعت مباحثات السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل؛ والاتصالات غير المباشرة بين أمريكا وإيران.

٣- تحاول تركيا تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ودول الجوار الجغرافي العربية (العراق-سوريا)، والتي ترتبط معها بمصالح مائية من خلال نهري دجلة والفرات.

٤- تنفرد تركيا بموقع ملتقى قارتي أوروبا وآسيا، بل تكاد تكون منطقة تحكم جغرافي، تلتم فيها أطراف القارتين، وتتحكم في ممرات ومضائق بحرية ذات أهمية استراتيجية عظمى لها أثر للتوازنات السياسية في أوروبا من أهمها مضيقي البسفور والدردنيل، كما أنَّها تطل على البحر الابيض المتوسط، والبحر الأسود وقد جعل هذا الموقع الاستراتيجي المتميز أنَّ تكون تركيا فاعلاً في التوازنات التي نشأت بين القوى العظمى في التاريخ الحديث والمعاصر، وهو ما أبرزته الحربان العالميتان الأولى(١٩١٤-١٩١٨)، والثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، بل أنَّ تركيا بحكم هذا الموقع هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ترتبط ارتباطا عضوياً بالاستراتيجية الأطلسية لتحقيق التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب في النظام الدولي الثنائي القطبية قبل تفكك الاتحاد السوفيتي(السابق) وبعده.

٥- موقع تركيا جغرافي يجعلها مفتاح الى البحر المتوسط والشرق الاوسط وانه بدون العون والمساعدة الغربية في المحافظة على وحدة اراضيها الاقليمية واستقلالها القومي فان الاتحاد السوفيتي قد يستطيع تحويل تركيا الى قاعدة ينطلق منها النفوذ السوفيتي الى بلدان الشرقين الاوسط والادني.

الأهمية الاقتصادية لتركيا:

تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي، وجسرا للطاقة من منطقة القوقاز (كازاخستان، أذربيجان، جورجيا، والعراق الى أوروبا)، حيث يمر عبر أراضيها خط انابيب (باكو، تبليسي، جيهان) لنقل النفط الخام؛ وخط انابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي؛ كما يعد امتلاك تركيا لثروة مائية هائلة وضخمة، وتعد السلعة الاستراتيجية المستقبلية، والتي سوف تنافس في قيمتها واهميتها الاستراتيجية قيمة الثروة النفطية واهميتها، وخاصة مع تبني تركيا استراتيجية بيع المياه؛ ومناداتها بإنشاء بنوك تختص بذلك.

تتفاوت الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية داخل المناطق الجغرافية السبعة التركية، وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني في منطقة جنوب شرق الاناضول، حيث تؤثر المساحة الشاسعة، وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات، وتغريها على ضخ استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد التركي.

الأهمية العسكرية لتركيا:

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانيات في انشاء القواعد العسكرية (الوطنية التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي)، ونشر القوات مع تدريبها على اعمال القتال في كافة أنواع الأراضي؛ وخاصة الجبلية؛ والزراعية منها، والسواحل البحرية، وعلى امتداد الشواطئ النهرية، حيث توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة، والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال، والصناعات الالكترونية، ونظم التسليح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها البحرية الى ثلاث مجموعات رئيسية، وقد تم تصنيفها على النحو الاتي:

١- مصانع القوات المسلحة، والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.
٢- مصانع القطاع العام، والتي تغطي احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة، والذخائر؛ والمعدات الالكترونية.
٣- مصانع القطاع الخاص، والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية.

يعد العامل الجغرافي من اهم العوامل المؤثرة في سياسة الدولة وقوتها من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، اذ يعطيها القوة إذا استطاعت ان تستغل هذا الموقع من اجل تحقيق أهدافها، اذ تتحدد اهميتها الاستراتيجية في اغلب جوانبها بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله، وما ينطوي على ذلك التميز من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية.

يتميز موقع تركيا بمميزات مهمة من الناحية الاستراتيجية بوصفها نقطة الالتقاء بين اسيا واوروبا. ولاحتواء اراضيها على المعبر المائي الوحيد الذي يصل بين البحر الاسود والبحر المتوسط، ويتضمن هذا المعبر مضيق البسفور في الشمال الشرقي ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي وبينهما بحر مرمرة ولذلك فهي من الناحية جيو-سياسي منطقة اتصال بين الشرق والغرب، اذ تتحكم في مدخل ومخرج البحر الاسود. ومن ثم فهي تتحكم بممرات مائية مهمة لا تقل اهمية عن قناتي السويس وبنما.

من هذا يتضح لنا أن موقع تركيا بثقل جيو-سياسي بالغ الأهمية، وكان للجغرافيا التركية أهمية لا تضاهى في السياسة العالمية خلال مراحل طويلة، فقد كانت مسرحاً لأحداث تاريخية كبرى ولأساطير عديدة عسكرية وعمرانية وشعرية، وكانت مركز تحريك القوة وتشكيل للسياسة في النظم العالمية المختلفة التي برزت في "المنطقة المتوسطة" بين الشرق والغرب وامتدت في الاتجاهين امتداداً متفاوتاً ولكنه مؤثر، كما أنَّ هذا الموقع بين المتوسط الشرقي والبحر الأسود، هو موقع فريد كلياً، سيما وأنَّه على المضائق المرتبطة بعضها بالبعض الآخر تتكئ مدينة إسطنبول، التي يقارب عدد سكانها في وقتنا الحاضر العشرة ملايين أو يزيد.

لقد كانت القسطنطينية عاصمة امبراطورية طيلة ستة عشر قرناً هي الإمبراطورية البيزنطية ومن ثم إسطنبول التي ربما تكون محرفة عن إسلام بول، أي مدينة الإسلام) قبل أنَّ تنزع عنها هذه الصفة رسمياً منذ نهاية الامبراطورية العثمانية، أي منذ تسعين عاماً، كما أنَّ هذا الموقع يُعد نقطة وصل بين العالمين الغربي والشرقي، وتقع في النطاق الطوراني أو تركيا الكبرى: آسيا الوسطى إلى جنوب تركيا الحالية، وتشغل منطقة تنتمي إلى الشرق الأوسط بالمعنى الثقافي والحضاري تدفعها إلى قلب السياسة الشرق اوسطية.

لذلك، فإنَّ اهتماماتها الاستراتيجية تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية يفرضها عليها الموقع الجغرافي وهي: الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية، ودائرة آسيا الوسطى، وتُشكل هذه الدوائر فضاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولي، وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، ولرغبتها في اداء دور أوروبي إسلامي شرق اوسطي في آن واحد، وهو ما يعكس مدى حساسية الموقع الجيو-سياسي التركي وقدرته على التأثير والتأثر في البيئة المحيطة به سلباً وإيجاباً وفقاً لإدراك صناع القرار التركي ووفقاً للقراءة الصحيحة لمعطيات هذه البيئة.

وقد ذكر د.أحمد داود أوغلو دور تركيا الجيوسياسي يظهر في "العمق الإستراتيجي" ، فهو يحدد ثلاثة "أحواض" تحد تركيا هي : "الحوض الأرضي القريب" الذي يشمل البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، و"الحوض البحري القريب" الذي يتألف من البحر الأسود وشرق المتوسط والخليج العربي وبحر قزوين، و"الحوض الأرضي القريب" الذي يضم أوروبا وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وشرق اسيا، ويتحدث(أوغلو) أيضاً عن "تحول تركيا من دولة مركزية إلى قوة عالمية من خلال التدخل المتواصل في القضايا العالمية عبر المنظمات والمؤتمرات الدولية"، هذا هو الاقرب إلى إعادة صياغة الانشودة الشهيرة لماكيندر في استيعاب هذه الرؤية: "من يسيطر على تركيا يسيطر على الاحواض، من يسيطر على الاحواض يسيطر على اورآسيا و(افريقيا)، ومن يسيطر على الأفرو-اورآسيا يسيطر على العالم".

أنَّ تركيا تعاني معضلة جيوسياسية فيما يخص بإطلالتها المحدودة على البحر الابيض المتوسط رغم اتساع ساحلها الجنوبي، بسبب القيود البحرية المفروضة عليها والناتجة عن حروب البلقان ١٩١٣م بين الدولة العثمانية ودول البلقان(بلغاريا، اليونان، صربيا، الجبل الأسود) للسيطرة على الأراضي العثمانية(مقدونيا ومعظم تراقيا)، إذ أنَّ جزيرة قبرص في الجنوب الشرقي وجزيرتي كريت ورودس اليونانيتين والمياه الإقليمية اليونانية المحسوبة من موقع هاتين الجزيرتين، وليس من الأراضي اليونانية الرئيسة، تُشكل مانعاً طبيعياً أمام اطلالة تركيا البحرية على البحر الابيض المتوسط عائقاً قانونياً يصعب تجاوزه، ومن ثم يتبقى شريط ضئيل محدود من الساحل المتوسطي يمكن لتركيا احتساب المياه الإقليمية منه، ولكن دون القدرة على استثماره استراتيجيا واقتصادياً.

تركيا ومصر جارتان بحريتان، فيمكن التعاون بإنشاء كل منهما منطقة اقتصادية خالصة للتعاون المتبادل، من شرق مدينة انطاليا الساحلية ووصولاً إلى غربها عند مدينة فتحية ومن ثم نزولاً بعمق إلى نقطة المنتصف بين مصر وتركيا عند البحر الابيض المتوسط، وبالنسبة لتركيا في حال إبرام الطرفين تفاهماً بخصوص ذلك، وهو ما سيرفع نصيب تركيا ومصر بمئات المرات عن حصتهما من المياه الإقليمية الحالية، فضلاً عن حدود هذه المنطقة وفقاً للقانون الدولي للبحار مما يُشكل إضافة جيوسياسية لتركيا.

تتميز تركيا بتحكمها تماماً في السيطرة على مضيقي البسفور والدردنيل وهما الممر المائي الوحيد الذي يربط بين البحر الأسود والدول المشرفة عليه من جهة وبين عالم البحر الابيض المتوسط وخطوط المواصلات البحرية العالمية من جهة أُخرى، إذ أنَّ جميع الطرق المائية البرية والجوية من البحر الأسود إلى البحر الابيض المتوسط، ومن البلقان إلى الخليج العربي، لابد وأنَّ يكون المرور عن طريق تركيا ومن خلال المضايق التركية، إذ تبرز أهميتها بوصفها الممر الذي يربط البحر الأبيض المتوسط وحركة النقل البحري الدولي لمحيطات العالم، وكذلك ممراً لنقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية بوصفها ممراً مهماً للطاقة، ويربط قسمي تركيا

الاسيوي والأوروبي جسر يمتد فوق مضيق البسفور، يُعد الرابع من حيث الطول بين الجسور المعلقة.

وبهذا فإنَّ تركيا امتلكت موقعاً جيو-استراتيجياً حيوياً مهماً سواء أكان ذلك من ناحية الملاحة البحرية التجارية أم العسكرية إذ أنَّها تسيطر بموقعها الجغرافي وتشرف على طرق الملاحة البحرية المتجهة للدول المشرفة على البحر الأسود مثل روسيا الاتحادية ورومانيا وبلغاريا مع باقي دول العالم، فضلاً عن ذلك، فإنَّ اطلالة تركيا على هذه الاجسام المائية ذات المواصفات الملاحية الاستراتيجية المهمة ولاسيما فيما يخص نوعية البحار ذات الصفة الدافئة والمفتوحة كالبحر الابيض المتوسط وبحر إيجة، اعطت أهمية كبيرة لتركيا في مجال الاستراتيجية البحرية الدولية منها والإقليمية، وجعلتها منطقة حساسة جيو-سياسيا ومهمة استراتيجيا في المنظور السياسي الغربي أو الشرقي بوصفها تمثل إحدى مناطق العالم الحيوية في هذا الجانب، كما مكنها من ممارسة سياسة مؤثرة في المجال العالمي على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وعليه فإنَّ الموقع الجيو-سياسي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالمتغيرات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالاً اوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.

الثقافة التركية:

أنَّ أهم عامل تاريخي يميز الثقافة السياسية في تركيا عن غيرها من المجتمعات، هو أنَّ هذه الدولة كانت مركزاً لحضارة إسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية، وقامت هذه الحضارة على عناصر ثقافية متعددة في مقدمتها الإسلام والثقافة الاسيوية للأتراك والتراكمات الحضارية للثقافات الأُخرى التي امتزجت في بناء الدولة العثمانية، وقد عملت الظروف السياسية التي انهت عهد الدولة العثمانية على جعل وريثتها الجمهورية التركية تتبنى حلولاً تلغي علاقة المجابهة مع الحضارات والمراكز السياسية الأُخرى، وقد أثر هذا على البنية السياسية للدولة مع مرور الزمن كما أدى إلى تغيير البنية الاجتماعية والسيكولوجية للثقافة السياسية للمجتمع، الأمر الذي عكس مدى تأثير المتغير الثقافي كعنصر أساس في البنية الاجتماعية، وانعكاسه على الساحة السياسية الداخلية وعلى الاستقرار السياسي الداخلي، فضلاً عن توظيفه كمتغير مهم في البيئة الإقليمية والدولية على ضوء الارتباطات الجيو-ثقافية بين شعوب المنطقة المحيطة بتركيا، ولاسيما في آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

إنَّ تركيا تستطيع المحافظة على وحدتها بالرغم من تنوع عناصرها الداخلية، كما تستطيع أنَّ تكتسب قوة هامة تمكنها من أنَّ تتخطى القطبية الجيو-ثقافية في إقليمها، إذا ما تبنت مرجعية حضارية شاملة وجامعة، وأهم مساهمة يمكن أنَّ تقدمها تركيا للثقافة العالمية، انطلاقا من تجربتها الحضارية، هي دخولها في انفتاح حضاري جديد يتجاوز شراك الاقصاء الثقافي، على عكس ما وصفها (هنتينغتون) في كتابه "صدام الحضارات" كدولة طرفية تريد الخروج من المحيط الحضاري الذي تنتمي إليه، وأنَّها "دولة ممزقة" ترفضها الحضارة التي تريد الانتماء إليها.

عزز الموقع الجغرافي التركي النزعة الحربية لإماراتهم في شبه جزيرة الاناضول حيث احاطت بالعثمانيين كيانات سياسية كان بعضها مسيحيا والبعض الاخر اسلاميا وكانت العلاقات بين العثمانيين وهذه الكيانات السياسية عدائية في معظم الفترات.

كما تميز الجيش بالولاء الكبير للسلطان باعتباره المحور الرئيسي الذي ينظم جميع عمليات التشكيل التي تتم في المعركة.

اما في حقبة حكم الاتحاد والترقي، فأن الضباط والقواد العسكريين من حيث اصولهم الاجتماعي كانوا ينتمون الى الطبقة المتوسطة ومنهم قائد حركة الاستقلال مصطفى كمال اتاتورك، اذ بعد الغاء

الامتيازات الطبقية التي كان يتمتع بها الضباط في الحقبة العثمانية اعطي المجال لجميع شرائح المجتمع في الانخراط الى سلك الجيش ويعزى السبب في ذلك قصر مرحلة التعليم في الكليات العسكرية حيث يستطيع ذويهم الانفاق عليهم ولمدة قصيرة.

اما فيما يتعلق بتدخل الجيش في السياسة فقد كان له اليد الطولي في السياسيتين الداخلية والخارجية، ولكن في حقب معينة من التاريخ التركي.

وفي الحقيقة ان مفهوم ابعاد الجيش عن السياسة يرجع الى تجربة الحروب البلقانية بين ١٩١٢-١٩١٣، حيث كان الجيش في هذه المدة مسيطراً على السلطة وكانت له تجربة قليلة في الحكومة الدستورية والاحزاب السياسية وقد ادت هذه النتيجة الى مولاة الجيش لبعض الاحزاب السياسية.

وانطلاقا من ذلك أقام اتاتورك نظام تحالف القوات المسلحة لمقاومة تقسيم الاناضول من قبل القوى الاجنبية، الا ان هذا التحالف لم يكن موجودا خارج مفهوم الصراع من اجل الاستقلال فالائتلاف الذي تكون من ضباط الجيش وموظفي الدولة والمحامين والصحفيين والمدرسين الذين شكلوا اهل الفكر والتجار ومالكي الاراضي والوجهاء في الريف. وهذا التحالف الغير رسمي هو الذي اوجد الدولة الجديدة وحزب الشعب الجمهوري، واستقرار النظام الجديد عام ١٩٢٣.

ويجب ان نؤكد في هذا المجال ان القادة في القوات المسلحة ادوا دورا مهما في تكوين مثل هذا التحالف، كما ان الجيش ادى دورا بارزا في تأسيس الجمهورية، وعلى هذا الاساس طلب مصطفى كمال في عام ١٩٢٤ تخلي القواد العسكريين البارزين عن مقاعدهم في المجلس الوطني التركي الكبير.

واراد اتاتورك من ذلك اتباع استراتيجية مزدوجة فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية وذلك لضمان عودة الجيش الى ثكناتهم بعد حرب الاستقلال حيث عارض كما رأينا تدخل الجيش في السياسة.

ونتيجة لذلك أصبح الجيش تحت سيطرة الحكومة المدنية وذلك بجعل رئيس الاركان مسؤولا امام رئيس الجمهورية والذي يعد القائد العام للقوات المسلحة ومجلس الوزراء ورئيس الوزراء.

واما فيما يتعلق بحجم الجيش التركي بعد تأسيس الجمهورية فانه تنامى قليلا بالمقارنة مع عام ١٩٢٢ فقد بلغ هذا العدد ٧٨.٠٠٠ وذلك في اواخر عام ١٩٣٢.

اما الوضع بالنسبة الى القوات الجوية فأنه يختلف عن بقية الاصناف لان المدرسة الجوية تسلم طائرة قيمتها ٤ ملايين دولار الى الطيار تحسب حساباتها بشكل دقيق في قبول الطلاب في هذا الصنف وان الاكثرية يقبلون من مدن كبيرة.

تاريخ النظام السياسي وتطوراته

لقد كانت احدى سمات الامبراطورية العثمانية البارزة هي الهوية الفعلية المحددة لكل من سيادة الدولة، والقوة العسكرية، وكان هناك فرقٌ قليل بين اجهزة الدولة المدنية والعسكرية. ويمكن القول ان الحاكم المدني كان في ذات الوقت الحاكم العسكري، والذي ما لبثوا ان بدأوا يستولون على السلطة بشكل فعلي بحيث أصبح السلطان العثماني اشبه بدمية في ايديهم. ولهذا اخذت السلطة بالتفكير جدياً بحركة الاصلاح العثمانية في القرن التاسع عشر والتي بدأت بإصلاح التعليم، والجيش.

ثم بدأ هؤلاء الخريجون ينظرون الى أنفسهم كطليعة ملزمة بإحداث الاصلاحات السياسية اضافةً الى التجديد التقني، والتي طفت على سطح الاحداث سنة ١٨٧٦ عند الاطاحة بالسلطان عبد العزيز، واصدار الدستور التركي الاول (١٨٧٦). وهذه الحركة في حد ذاتها تعتبر انقلاباً جوهرياً عسكرياً، حيث عدوا في نظر خلفهم في القرن العشرين مصدراً مهماً من مصادر الالهام والشرعية التاريخية للانقلابات اللاحقة.

وتوصل القادة الاتراك في النهاية الى قناعة بان من المحتم على مجتمعهم ونظامهم السياسي انتهاج او تبني القيم والافكار ونمط المؤسسات الغربية ، وكان موقف اتاتورك من هذه المسألة متطرفاً الى حد بعيد ، فأصدر تشريعات قانونية خاصة بالتحول نحو النهج الغربي (التغريب) ونستطيع القول انه اضمر كرهاً شديداً وساخراً ضد المؤسسات الدينية، والتي عدها احد المرتكزات الفكرية

والثقافية الاساسية التي تحول دون تقدم تركيا، اضافة الى كونها حجر عثرة تحول دون الحصول على مساعدات الغرب وعندما خلفه عصمت اينونو كان اشد حذراً من اتاتورك في سياسته الخارجية.

وفي هذا الصدد يشير د. فرانك تاجو " ان هناك من يرى ان الضغط الاتحاد السوفياتي كان وراء اندفاع تركيا نحو الغرب، وهذا الاعتقاد لا صحة له لان الاتحاد السوفياتي حاولوا منع تطور نهج التغريب الذي مارسته تركيا، وان الاتراك في الحقيقة يشعرون بالحاجة الملحة الى ضرورة إقناع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تقديم الدعم والمساعدة لهم"

وعلى المستوى الداخلي، تخلت تركيا وبشكل تدريجي عن قانون الضرائب الذي شرع في أكتوبر الثاني ١٩٤٢، والذي كان غير عادل تجاه الاقليات، ثم الغي بشكل نهائي في مارس ١٩٤٤. ففي اثناء الحرب العالمية الثانية، ارتفعت الاسعار وازداد التضخم ، وتدهورت اوضاع اصحاب الدخول الثابتة ، في حين ازداد الذين كانوا يعيشون على ثمار التجارة والصناعة غناً ، علاوة على ذلك فان عائد الدولة بقي ثابتاً وغير كافي لتلبية مستلزمات الدولة بسبب ميزانية الدفاع لسنوات الحرب ولغرض دعم النشاط الاقتصادي للدولة في تركيا بعد الحرب ١٩٤٥ ــ١٩٥٠ تم فرض نظام الضرائب والذي عرف بـ (Varlik Vergisi) وهو نظام ضريبي ثقيل لرأس المال، فقد كانت تفرض الضرائب فيه على المشاريع التجارية والمنشآت الصناعية واصحاب المباني.

وكانت الاجراءات الاقتصادية التي اعتمدت عليها الحكومة التركية خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين قد هيأت المجال لهذا التغيير، فالمؤسسات التي أنشئت لحماية الفلاحين من الاستغلال، وظفت لصالح الملاكين والتجار الذين استغلوا هذه القروض التي منحتها الدولة لتحسين ظروفهم وزيادة ثرواتهم على حساب الفلاحين. وانسحب الامر الى القطاعين الصناعي والتجاري، فقد اخفقت الدولة في تحويل اصحاب رؤوس الاموال الى الرأسماليين والصناعيين من اجل الاسهام في بناء قاعدة صناعية متطورة.

العلاقات التركية مع إمارة شرق الأردن (١٩٢١-١٩٤٦).

تميزت الدولة العثمانية بطابعها العسكري، اذ كانت امكاناتها مخصصة بالدرجة الاولى لتعزيز قدراتها العسكرية وترجع تلك الطبيعة الى جماعاتها القبلية التركية التي جاءت من اواسط اسيا منذ القرن السادس. وفي هذا المجال يقول ارنولد توينبي المؤرخ الانجليزي "ان العثمانيين يستمدون طريقتهم في حكم الشعوب التي دانت لهم من واقع البيئة الاولى التي نشأ فيها هؤلاء العثمانيون وهي بيئة البراري في اواسط اسيا".

بقيت منطقة شرقي الأردن تؤلف جزءاً من الدولة السورية التي قادها فيصل منذ أكتوبر ١٩١٨ حتى شهر يوليو عام ١٩٢٠ اذ دخل الفرنسيون إلى مدينة دمشق بعد معركة ميسلون ، وانتهت الدولة الفيصلية وتم تقسيم بلاد الشام حسب اتفاقية (سايكس – بيكو) وقرارات مؤتمر (سان ريمو) الذي وافقت عصبة الأمم عام ١٩٢٢ على مقرراته الاستعمارية والحقيقة إن بريطانيا لم تكن صادقة بوعودها للعرب في الاستقلال وقيام دولة عربية موحدة بعد التخلص من الحكم العثماني ، والدليل على ذلك أنها أبرمت اتفاقيات مع فرنسا بشأن المنطقة العربية معاكسة تماماً لما جاء في وعودها للعرب.

تأسيس إمارة شرقي الأردن:

إن تأسيس إمارة شرقي الأردن تختلف في حقيقتها من اذ النشأة عن بقية الدول، وذلك لأنها أسست بقرار سياسي وغير طبيعي، اذ كان إنشاؤها بتوجيه من وزير المستعمرات البريطانية (ونستون تشرشل) الذي يعد المهندس لخريطة شرقي الأردن في إثناء مؤتمر ترأسه في مارس عام ١٩٢١ في فندق سمير أميس بالقاهرة.

وبعد انتهاء مؤتمر القاهرة مباشرة اجتمع الأمير عبد الله مع (ونستون تشرشل) في مدينة القدس في ٣٠ مارس ١٩٢١ وتم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على تولي الأمير عبد الله إمارة شرقي الأردن ، وفي أوائل إبريل من عام ١٩٢١ أسست إمارة شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله، وفي ١٧

إبريل من العام نفسه حضر إلى عمان (هربت صموئيل) وأكد في خطاب له تعاون حكومته مع الأمير عبد الله لإرساء قواعد الأمن في المنطقة ، وخلال هذه الزيارة وضع (هربت صموئيل) اللمسات الأخيرة للنمط الإداري في منطقة شرقي الأردن بالشكل الذي يخدم أهداف ومصالح بريطانيا في المنطقة.

وفي ٢٥ إبريل من عام ١٩٢٣ أعلن (هربت صموئيل) أن بريطانيا تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن بعد موافقة عصبة الأمم، شريطة إن تكون حكومة دستورية تعمل وفق سياسة بريطانيا في المنطقة وذلك عن طريق اتفاقية تعقد بين الدولتين، وقد عدَ الأمير عبد الله بيان (صموئيل) بمثابة إعلان استقلال شرقي الأردن الذي أعلنه الأمير عبد الله في ٢٥ مايو ١٩٢٣.

لم يختلف حكم الأتراك لمنطقة شرقي الأردن عن باقي المناطق العربية، إذ أنهم تركوا حاميات بسيطة في بعض المدن، وتركوا حرية التصرف في المناطق الداخلية لشيوخ القبائل الذين كانوا يسارعون إلى تقديم الولاء للسلطات التركية. واستمر هذا الوضع حتى دخلت قوات الثورة العربية منطقة شرقي الأردن، فأصبحت تخضع للحكومة العربية في سوريا، والتي تأسست في أكتوبر عام ١٩١٨، ولكن هذا الحكم انتهى بدخول القوات الفرنسية دمشق، ما دفع عددا من رجال الحركة الوطنية بالتوجه إلى شرقي الأردن، واتخذوها مكانا لمقاومة الفرنسيين. وفي هذه الفترة المضطربة من تاريخ الأردن، أشارت عدة مصادر إلى أن عددا من الوطنيين وشيوخ القبائل ورجال السياسة بعثوا عدة برقيات إلى الشريف حسين بن علي ملك الحجاز، يطلبون منه إرسال أحد أبنائه ليتولى قيادة الحركة الوطنية العربية.

وفي ١٩ سبتمبر ١٩٢٠ جرت انتخابات عامة لإفراز المجلس العالي لحكومة موآب العربية (بمثابة مجلس نوَّاب).

وكان الأمير عبد الله قد انطلق من الحجاز باتجاه الشمال فوصل إلى معان في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٢٠، وحسب ما جاء في البيان الذي أصدره في ٥ ديسمبر عام ١٩٢٠، إلى أهالي سوريا يتضح أنه لم يكن في نيته إقامة حكومة في منطقة شرقي الأردن، بل جاء بناء على طلب رجال الحركة الوطنية في سوريا.

وتوالت الدعوات على الأمير عبد الله أثناء مكوثه في معان للقدوم إلى عمان، واتجه وفد من الوطنيين في شرقي الأردن بالتوجه إلى عمان، وأن بريطانيا لن تتخذ أي إجراء ضده إذا قدم إلى عمان، لأنها تعتبره ممثل الشريف حسين، ولا تريد أن تحكم شرقي الأردن مباشرة.

فتح تحرك الأمير عبد الله من معان إلى عمان بريطانيا فرصة تخليص نفسها من مشكلة الإدارة المباشرة لمنطقة شرقي الأردن، إضافة إلى رغبتها في إبقاء موضع قدم لها في المنطقة بعد تحقيق أهداف الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، لذلك طلبت الحكومة البريطانية من الضباط السياسيين البريطانيين في شرقي الأردن عدم التعرض للأمير عبد الله ، ومع ذلك فقد لبى الدعوة وجرى الاجتماع في القدس في ٢٨ مارس ١٩٢١، وتمخض عنه اتفاق على تأسيس إدارة في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله، ثم اعترفت بريطانيا استقلال إمارة شرقي الأردن استقلالا ذاتيا في ٢٥ مايو ١٩٢٣.

وكان الحدث الأبرز خلال هذه الفترة، هو توقيع معاهدة بين حكومة شرق الأردن والحكومة البريطانية ١٩٢٨ تلا ذلك وضع القانون الأساسي، واستقبل أبناء الشعب الأردني ذلك بالرفض والمعارضة، لأن المعاهدة والقانون لا يعبران عن الأماني الوطنية والاستقلال، ولكن هذه المعارضة لم تستطع تنظيم نفسها، بل أن العناصر الانتهازية ساهمت في تخريب هذه الحركة، مما جعلها عرضة للتفكك والانهيار السريع،

نتيجة لتلك الأحداث فقد أضربت اربد وعجلون وعدد من مدن اللواء الشمالي عن العمل، وأبرق عدد من كبار مشايخ وزعماء الشمال إلى الأمير عبد الله يعبرون عن عدم قبولهم لهذه المعاهدة لأنها أشبه بصك عبودية،

وقد حاول الأمير الحصول على تأييد أهالي الشمال للمعاهدة ولكنه لم يفلح في ذلك. وتنادى المعارضون إلى عقد مؤتمر وطني في عمان في ٢٥ يوليو عام ١٩٢٨، تقرر فيه رفض المعاهدة، ولكن هذه المعارضة أخذت حدتها تخف بعد أن اتخذت الحكومة الأردنية سلسلة من التدابير استنادا إلى عدد من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وخاصة قوانين: منع الجرائم لعام ١٩٢٨والعقوبات المشتركة سنة ١٩٢٨، والنفي والإبعاد لعام ١٩٢٨، وحظر عقد أي اجتماع عام في البلاد في عام ١٩٣٣والدفاع عن شرق الأردن لعام ١٩٣٥، والجمعيات لسنة ١٩٣٦.

سيطرت السلطات البريطانية على مجريات الأمور في شرقي الأردن في الفترة السابقة للحرب، مما جعل تصرفات الأمير والحكومة تحت مراقبة الإنجليز، وهذا قيد الحريات العامة، وأثر على الموقف الشعبي من الحرب، وحد من إمكانية ظهور معارضة أردنية واضحة وخلال الحرب.

لم يكن هناك اهتمام كبير بالتعليم أثناء الحكم العثماني، حيث لم يكن هناك سوى عدد قليل من المدارس الابتدائية والرشدية، مقابل ذلك ظل الاعتماد على الدراسة في الكتاتيب التي توجد عادة في المساجد. وفي عام ١٩٢١ وضعت الحكومة تشريعات وانظمة، أسست بموجبها عددا من المدارس الابتدائية والثانوية.

عاشت منطقة شرق الأردن إبان الحكم العثماني ظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية سيئة، عكست آثارها على مختلف المرافق الحيوية في المنطقة، إذ أن الدولة العثمانية لم تهتم بالأحوال الاقتصادية؛ لأن كل ما كان يهمها هو جمع الضرائب، وسلامة الخط الحديدي الحجازي، إضافة إلى التجنيد الإجباري لأبناء المنطقة. لذلك عندما تأسست إمارة شرق الأردن، واجهت عدة مشكلات وتحديات قاسية منها: ندرة الموارد الاقتصادية الطبيعية، وضآلة الإنتاج الزراعي، وعدم وجود صناعة تذكر، وعدم توفر الخدمات التي تحتاج إليها المنطقة مثل: الطرق، والكهرباء، إضافة إلى أن السكان كانوا يعيشون حياة بدائية، رافقها انتشار الفقر والجهل والأمراض.

كانت البلاد على مدار التاريخ ممرا جغرافيا مهما للقوافل بين الحجاز وسوريا والعراق وفلسطين، لذلك شهدت الفترة العثمانية إنشاء الخط الحديدي الحجازي، الذي يخترق الأراضي الأردنية ويعتبر هذا الخط أول وسيلة آلية للنقل شهدتها البلاد، ورافق مد الخط الحجازي مد خط للتلغراف بالإضافة إلى مركز للهاتف في كل محطة من محطات الخط. وأما عن الطرق المعبدة فلم تزد أطوالها في بدايات العشرينات عن ٣٠ كم، ولغاية عام ١٩٣٦ لم يعبد سوى ٤٩ كم.

العلاقات التركية مع المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٤٦-١٩٦٧).

في ١٧ يناير١٩٤٦، القى (ايرنست بيفن) وزير خارجية بريطانيا خطابا في اجتماع هيئة الامم المتحدة ورد فيه: "فيما يتعلق بمستقبل شرقي الأردن، فأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية، تعتزم في المستقبل القريب اتخاذ خطوات للاعتراف بهذه البلاد، دولة مستقلة ذات سيادة".

وبعد تتويج الأمير عبد الله رسمياً ملكاً على الأردن تقرر إن يكون الاستقلال في الأردن على أساس النظام الملكي النيابي وتأسيس مجلس للأمة يتكون أعضاؤه من النواب ومن الأعيان، وفي عام ١٩٤٨ عقدت معاهدة صداقة بين بريطانيا والأردن في عمان وجرى فيها الاتفاق على تحويل إمارة شرقي الأردن إلى مملكة، اذ عقدت في العام نفسه اجتماعات في أريحا ونابلس شاركت فيها الضفة الغربية واتخذ قرار بتوحيد ضفتي الأردن وأطلقوا عليها اسم المملكة الأردنية الهاشمية، وفي ٢٤ إبريل ١٩٥٠ اجتمع البرلمان الأردني لتبني هذا القرار.

من خلال ما تقدم يتضح لنا إن استقلال الأردن لم يكن استقلالاً سياسياً منعزلاً عن بريطانيا، فالأردن بحكم انه دولة شحيحة الموارد فهو بحاجة دائمة إلى المساعدات الأجنبية، فضلاً عن انها قد نشأت بقرار سياسي بريطاني يرمي إلى خدمة مصالح ومخططات بريطانيا في المنطقة، لذا كانت بريطانيا هي صاحبة القرار في الأردن.

كانت تركيا أولى الدول التي هنأت الأردن بمناسبة الاستقلال عام ١٩٤٦م، حيث شهدت العلاقات تحولا كبيرا في الأمور الدبلوماسية والاقتصادية، خصوصا بعد زيارة الملك عبدالله إلى تركيا عام ١٩٤٧م، كما شهدت العلاقات الأردنية - التركية فيما بعد تباعداً بسبب الموقف التركي من

الاعتراف بإسرائيل، وشهدت فترة نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن الماضي توجه الغرب نحو المنطقة من خلال المشاريع والأحلاف الدولية ، فقد كان موقف كلا الدولتين متقارباً إلى حد كبير نحو مشروع الرئيس الامريكي ترومان عام١٩٤٧ ، لما يحمله من اثر اقتصادي مهم لكلا البلدين، فيما شهد عام ١٩٥٠م توحيد الضفتين، والذي لاقى ترحيباً من قبل الاتراك .

مع بداية عام ١٩٥١م طرح مشروع الشرق الاوسط الكبير من قبل بريطانيا، والذي شهد اختلافا بوجهات النظر بين البلدين، فيما شهد عام ١٩٥١م الزيارة الأخيرة للملك عبد الله بن الحسين، والتي أكدت عمق العلاقات الدبلوماسية، والاقتصادية بين البلدين، اما النصف الثاني من عام ١٩٥١م فقد شهد مقتل الملك عبدالله بن الحسين وكان لهذه الواقعة أثرها لدى الأتراك، فأبدوا مخاوفهم، لا سيما وأن الملك عبدالله كان له أثر كبير باستتباب الامن في الشرق الأوسط والمنطقة. كما إن الشؤون العسكرية في الأردن كانت تحت السيطرة البريطانية في ضمن شروط الاتفاقية، اذ كان القائد العسكري الفعلي في الأردن هو (كلوب باشا)، وقد ظلت هذه الاتفاقية سارية المفعول الى عام ١٩٥٧.

فقد كلا البلدين اثنين من رؤساء الوزراء البارزين اللذين كانا يؤمنان بميثاق بغداد الذي شمل أربع دول: الأردن وتركيا وإيران والعراق. حيث تم شنق (عدنان مندريس) من قبل المجلس العسكري بعد الانقلاب الذي أنهى رئاسته للوزراء التي استمرت عقدًا من الزمن عام ١٩٦٠. اغتيل هزاع المجالي أثناء خدمته لولاية ثانية كرئيس للوزراء في أغسطس ١٩٦٠.

وبعد مقتل الملك عبد الله على يد أحد الفلسطينيين في ٢٠ يوليو ١٩٥١ حل محله الملك طلال وقد أعلن ملكاً دستورياً على الأردن في ٦ سبتمبر١٩٥١، ونتيجة مرضه فقد أنهيت ولايته ليحل محله ابنه الحسين ملكاً على الأردن، وقد اعتلى الحسين العرش فعلياً في ٢ مايو ١٩٥٣.

ومن الملاحظ إن الملك حسين كان يسير في سياسته على نهج جده الملك عبد الله من خلال التمسك بالقوة العظمى المهيمنة على المنطقة والتعامل بحذر شديد تجاه (إسرائيل).

كانت المنطقة في ذلك الوقت تتحول من الهيمنة البريطانية إلى مجال النفوذ الأمريكي الناشئ. فخلال الستينيات، خرجت معظم البلدان التي كان البريطانيون يهيمنون عليها من الجنيه الإسترليني إلى منطقة الدولار وأنشأت بنوكًا مركزية بدلاً من مجالس النقد أو العملات.

ومن الجدير بالذكر إن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العلمية الثانية أصبحت هي القوة العظمى المؤثرة في المنطقة بعد تراجع بريطانيا، وتولت قيادة التسوية الغربية الثانية للقضية الفلسطينية والمنطقة العربية، وجوهرها الاستقلال من دون الوحدة ومن دون فلسطين.

والحقيقة إن الاهتمام الأمريكي للوطن العربي يعود إلى عهد الرئيس الأمريكي (ويلسون) الذي عمل على تشكيل لجنة (كنغ – كرين) للاتصال بالمنطقة العربية، إلا إن فشل (ويلسون) في إقناع عصبة الأمم حول مقترحات اللجنة رجع بالسياسة الأمريكية إلى نزعة الانعزال فلم تهتم بالمنطقة، وقد أعلن الأمير فيصل في حينها عن ارتياحه للجنة الأمريكية، وكذلك فقد قام عبد الله بن الحسين بمحاولات دبلوماسية نشطة من أجل استدراج الولايات المتحدة للمنطقة بغية الاعتراف باستقلال الجزيرة العربية والاعتراف بأبيه ملكاً عليها.

وقد اكدت معتقدات الملك حسين بن طلال الشخصية – نظراً لان الملك هو صانع القرار السياسي –طبيعة العلاقات التي تحكم الأردن بالمعسكرات الاشتراكي والرأسمالي فهو يقول (عدوانا الاكثر خطورة هما الشيوعية والصهيونية).

ومن الملاحظ ان الولايات المتحدة لم تحبذ منح شرقي الأردن الاستقلال على الطريقة البريطانية، وذلك لتخوفها من سيطرة الحكومة البريطانية على الشؤون الخارجية الاردنية بينما كانت الولايات المتحدة راغبة في مد نفوذها الاقتصادي والتجاري والثقافي مع شرقي الأردن بشكل خاص والشرق العربي بشكل عام، لا سيما وان الحكومة الامريكية كان لها اهتمامات كبيرة بالنفط في شرقي الأردن. وفي عام ١٩٤٨، صدر قرار تقسيم فلسطين، حيث جرت اتصالات اردنية_ بريطانية_ امريكية، من أجل ضم الجزء العربي من فلسطين حسب قرار التقسيم الى الأردن.

ومن هنا قام وزير الخارجية الامريكي (مارشال) بإرسال مذكرة الى الرئيس (ترومان)، من اجل الاعتراف بحكومة شرقي الأردن، مبررا ذلك بمجموعة من الاعتبارات، منها ان الأردن لعب دوراً مهما في ضمان استمرار الهدنة، بين الاطراف العربية و"اسرائيل"، كذلك فأن الأردن لعب دور الوسيط في المحادثات التي جرت حول تجريد القدس من الادارة العسكرية وتحويلها الى ادارة مدنية.

فقامت الخارجية الامريكية عن طريق السفارة الامريكية في لندن بمحاولة معرفة رأي الحكومة البريطانية بالاعتراف الامريكي بشرق الأردن، فكان الرد أن بريطانيا ترحب بهذا الاعتراف لأنه سيساهم باستقرار الشرق الاوسط، ولعل العامل المهم الذي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار فيما يخص الاعتراف الامريكي بالأردن هو موقف الدول العربية المجاورة، حيث ان هناك تخوفا من ان تفسر هذه الخطوة الامريكية على انها رشوة للأردن لكي يقوم بنوع من الترتيبات او الاتفاقيات المنفردة مع إسرائيل.

ومن الملاحظ بأن هنالك مجموعة من الاسباب كانت وراء تأخير الاعتراف الامريكي باستقلال الأردن، من أبرزها الضغط الصهيوني على الادارة الامريكية، ومحاولة الولايات المتحدة الامريكية السيطرة على مناطق النفوذ البريطاني لاسيما بعد خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثاني كقوة عظمى، ومن هنا كان حرص الولايات المتحدة الامريكية على ضرورة حفظ امتيازاتها التجارية والاقتصادية والثقافية في شرق الأردن.

ونص دستور المملكة الأردنية الهاشمية على أن المملكة دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه وان الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، وان نظام الحكم في المملكة ملكي وراثي في أسرة الملك (عبد الله بن الحسين). كما نص الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام ولغتها الرسمية هي اللغة العربية.

والدستور الذي صدر عام ١٩٥٢، وما يزال ساري المفعول حتى الآن، أخذ مبدأ الفصل بين السلطات، التنفيذية، والتشريعية والقضائية.

وأما بالنسبة للمرتكزات الأساسية والأهداف التي ينطلق منها الأردن فهي:

١. حفظ استقلال الكيان السياسي الأردني وحماية سيادته ووحدة أراضيه.

٢. إدامة نظام الحكم القائم والحفاظ على طابعه الملكي الهاشمي وتحقيقاً لهذا الهدف فقد وضع الأردن نصب عينيه:

أ-إبعاد مصادر الخطر الخارجي

ب-تعزيز الولاء للنظام الملكي من خلال بناء القوات المسلحة.

٣.رعاية المقدسات الإسلامية، والعمل على إبقاء حضور ومشاركة أردنية على صعيد العمل الإسلامي.

٤.الالتزام بمشاركة أردنية على الصعيد القومي في مختلف المجالات.

٥.اتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومراعاة ميثاقها.

٦.الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

اما عن الأحزاب الأردنية فإنها تصنف بين الأحزاب الاسلامية، والاحزاب الوسطية والاحزاب القومية والأحزاب اليسارية .وان لها وظائف معينة كما هي الأحزاب السياسية تقوم بها في حال تفعيل دورها تتمثل في الرقابة باعتبارها أجهزة رقابة على ممارسات السلطة، والتجنيد السياسي، خلق القيادات السياسية واعدادها، والتنشئة السياسية ودعم الثقافة وتوسيع قاعدة الوعي السياسي. والتيار الإسلامي يمثل التيار الأوسع انتشارً والأكثر تأثيرً في الساحة السياسية الأردنية.

وفي عام ١٩٤٥ وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في أوربا طلبت الأردن من بريطانيا إعلان استقلال شرقي الأردن، وفي يناير ١٩٤٦ أبلغت بريطانيا الأمم المتحدة عن رغبتها في استقلال شرقي الأردن، وفي ٢٢ مارس من العام نفسه تم عقد اتفاقية تحالف في لندن بين

بريطانيا وشرقي الأردن بوصفها دولة مستقلة، وفي ٢٥ مايو ١٩٤٦ أصبح الأمير عبد الله رسمياً ملكاً على الأردن.

الظروف المعاصرة لهذه الأحداث في تركيا

جاءت وفاة اتاتورك في ١٠ أكتوبر ١٩٣٨ وانتخاب عصمت اينونو رئيساً للجمهورية التركية بعد يوم واحد من وفاته لم يغير شيئا من واقع العلاقة مع اليونان، اذ تحدث امام الجمعية الوطنية التركية بأنه سيواصل السير على الطريق القويم والواضح الذي رسمه اتاتورك من أجل رفاهية الشعب التركي وتقدمه، فعلى هذا الأساس انتهج عصمت اينونو سياسة حيادية وأشار انه لا يريد ان يرتكب نفس الخطأ الذي ارتكبه زعماء (الاتحاد والترقي) عندما دخلوا الحرب العالمية الأولى الى جانب ألمانيا، كانت تركيا عازمة على المحافظة على حيادتيها وعدم الاعتداء، ألا أن بحثها عن الأمن قادها الى الدخول في تحالف مع بريطانيا عام ١٩٣٩، وفي الرابع والعشرين من حزيران ١٩٣٩ وقعت تركيا اتفاقية مماثلة مع فرنسا، تعهدت الدولتان بموجب ذلك تقديم المساعدة والمعونة لتركيا في حالة وقوع هجوم عليها من قبل أي دولة أوربية، كما تعهدت تركيا بالمقابل بتقديم المساعدة إذا ما انتقلت الحرب الى منطقة البحر المتوسط.

كانت سياسة اينونو تقوم على اساس بناء توازن متعدد مع جميع الاطراف والتأكيد في الوقت نفسه على حيادية تركيا في الحرب العالمية الثانية فوقع اتفاقية عدم الاعتداء مع الاتحاد السوفيتي في ٥ مارس ١٩٤١.

نتيجة لوضع الدولة العثمانية المتردي، استطاعت قوات الحلفاء الاستيلاء عليها وتقسيم ممتلكاتها بموجب معاهدة سيفر ١٩٢٠ ، التي أرغمت الدولة العثمانية على توقيعها وانتزاع القسم الشرقي كله واعلان استقلال جمهورية آرمينيا ، كما أعطت الاتفاقية لفرنسا كليكا وجنوب الامبراطورية العثمانية كله بينما حصلت إيطاليا على جميع المناطق الواقعة غرب الأناضول ، وأخذت اليونان أزمير وتراقيا الشرقية، وبالاضافة الى الجزر المهمة مثل (غوكسيادا) و (أمبروس) و (بوزغادا) و (تينيدوس) وكل هذه الجزر تقود الى مدخل الدردنيل.

لقد كانت بنود هذه المعاهدة شديدة الوطأة على العثمانيين وخاصة قرار الحلفاء ان تدير اليونان شؤون مدينة أزمير لمدة خمس سنوات ، ثم يقرر شعب المنطقة في استفتاء عام الانضمام الى اليونان أم لا، لقد أثار نزول الجيش اليوناني عام ١٩١٩ وبمساعدة السفن البريطانية والفرنسية استياءً عاماً لدى الشعب التركي و أعطى دافعا" قويا" لبروز الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال اتاتورك . أن احتلال ازمير من قبل اليونان هو اعتراف شرعي من قبل دول الحلفاء بمطالب اليونان بغربي آسيا، وانهم أكدوا ان دخولهم لأزمير لم يكن مؤقتاً ، بل انه إلحاق دائم من اجل تكوين (اليونان الكبرى) واعادة أمجاد الإمبراطورية البيزنطية.

ففي ٢٣ مارس ١٩٢١ قام اليونانيون بهجوم واسع على طول الجبهة الغربية لغرض الضغط على الأتراك فاستطاعوا احتلال بورصة، أوشاك وكذلك اسكي شهير، فتصدت لها قوات الحركة الوطنية بقيادة عصمت اينونو، وبعد اخذ ورد استطاعوا طرد اليونانيين من هذه المناطق التي احتلوها والانتصار عليهم في هذه المعركة والتي سميت بمعركة (أينونو)، حيث بدأت الأمور تتحول لصالحها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ففي اليونان طرد فنزيلوس وعاد الملك قسطنطين الأول (١٨٦٨-١٩٢٣) من منفاه واعتلى العرش، وأصيب الحلفاء بخيبة أمل بسبب الهزيمة التي لحقت باليونانيين وبدئوا الاتصال بالكماليين.

أن مسألة إقرار السلام في تركيا لم تكن رغبة القادة الأتراك فقط، وإنما كانت رغبة الحلفاء أيضاً بضرورة هذا السلام، وخاصة بعد فشل سياسة بريطانيا تجاه تركيا، لأن الحلفاء كانوا عاجزين أو غير راغبين من انقاذها من الكارثة التي لحقت بها جراء غزو اليونان لها.

بدا مؤتمر لوزان للسلام أولى جلساته في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢ واستمر حتى ٢٤ يونيو ١٩٢٣، مثل تركيا في هذا المؤتمر عصمت اينونو وضم في عضويته كل من حسن بك نائب طرابزون ورضا نور نائب سينوب بالإضافة الى عدد من المستشارين، وحضر المؤتمر من جانب دول الحلفاء

مندوبو كل من بريطانيا، فرنسا ، اليونان، رومانيا، يوغسلافيا، كما حضر المؤتمر مندوبو ايطاليا واليابان وبما أن المناقشات الخاصة بالمضائق تهم الاتحاد السوفيتي فقد دعي هو الآخر الى المؤتمر ودعيت كذلك بلغاريا وألبانيا واسبانيا وبلجيكا والنرويج والبرتغال والسويد حول بعض القضايا.

سعى رئيس الوفد التركي عصمت اينونو على حمل المؤتمر لقبول البنود الواردة في قرارات (المجلس الوطني التركي الكبير) التي تؤكد على أن تكون حدود تركيا وفق مبادئ الميثاق الوطني، وأن يتم الاعتراف بالسيادة التركية، وتدفع اليونان تعويضات للحكومة التركية وإلغاء مبدأ الامتيازات الأجنبية وتعديل الحدود مع العراق وأن تمنح استقلالاً تاماً في النواحي السياسية والاقتصادية والمالية. وطالب الأتراك أيضاً بإلغاء أي بحث يتعلق بمعاهدة سيفر عام ١٩٢٠ ومدى شرعية هذه المعاهدة وأن يقر المؤتمر واقع الحال الذي نتج عن طرد القوات الأجنبية من الأراضي العثمانية، ألا أن الدول الغربية مارست سياسة الضغط على تركيا لعدم رغبتها بالاعتراف بانتصار تركيا، ولتخفيف وطأة الهزيمة التي تعرضت لها اليونان على أيدي القوات التركية، فصدرت التعليمات الى الوفد المفاوض ان يطالب باعتراف الحلفاء باستقلال تركيا ضمن حدودها الطبيعية، التي يسكنها الأتراك قبل احتلالها من قبلهم ورفض كل التدخلات الأجنبية في شؤون تركيا الداخلية.

في مؤتمر لوزان اقرت حدود تركيا الحديثة مع اليونان عند نهر (مارتيسا) الذي يفصل تراقيا الشرقية عن الغربية، واحتفظت اليونان بسيادتها على جزر بحر ايجه عدا جزيرتي (غوكسيادا، وبوزكادا) اللتين اعيدتا الى السيادة التركية لانهما يحميان مضيق الدردنيل.

ومن القضايا المهمة الاخرى التي عالجها مؤتمر لوزان كانت قضية الاقليات اليونانية والتركية وسيادتهما، حيث كانت اليونان تطالب بضم تراقيا والاناضول لها بسبب وجود مجتمعات يونانية في هذه المناطق وأن معظم هؤلاء السكان كانوا يرغبون بسيطرة اليونان حتى تصل الى الاناضول، ورحبوا بالجيش اليوناني بوصفه محرراً لهم من الاحتلال العثماني حتى ان الكثير منهم تعاون مع القوات اليونانية، لكن المسألة التي زادت في تعقيد قضية تراقيا هي مطالبة بلغاريا بمنفذ لها على بحر ايجه، بينما كانت تركيا تطالب ببعض اجزاء تراقيا الغربية التي يقطنها الأتراك بالإضافة الى كل أراضي تراقيا الشرقية.

وعلى الرغم من أهمية هذه القضية، تبقى قضية المضائق هي الأكثر أهمية في مناقشات لوزان، إذ انها تهم أكثر من طرف وأكثر من قوة. فضلاً عن ارتباطها بسياسات واهداف الدول الكبرى وتأثرها بالمتغيرات التي تشغل وجهة نظر هذا الطرف او ذاك ، ففي الوقت الذي كانت فيه روسيا تطالب بفتح المضائق واطلاق حرية الملاحة سابقاً ، نرى الاتحاد السوفيتي يدعو في مؤتمر لوزان الى إغلاق المضائق، لأن هذه القضية تستأثر باهتمامه ، فقد قدم وفده الى المؤتمر مقترحات بخصوص المضائق ، لكنها واجهت المعارضة والرفض مما دفعه الى رفض المعاهدة وعدم المصادقة عليها ، وكان لينين قد اعلن موقف بلاده من المضائق "يتضمن برنامجنا إغلاق المضائق في وجه كل السفن الحربية في زمن السلم والحرب، وهذا يخدم المصالح التجارية المباشرة لكل الدول ، وليس مصالح الدول التي تتاخم أراضيها المضائق فقط ، بل مصالح كل الدول الاخرى".

وبذا تطابق الموقف السوفيتي بإغلاق المضائق مع الموقف التركي، لهذا أيد الاتحاد السوفيتي المطالب التركية بوضع القيود على حرية الملاحة ونزع سلاحها، أو جعلها تحت الإشراف الدولي، إذ أن حرية حركة ودخول اساطيل الحلفاء في المضائق والممرات التركية يشكل تهديداً مباشراً للاتحاد السوفيتي ، والمتغير في الموقف السوفيتي في مسألة المضائق ، يعاكسه الموقف البريطاني، إذ كانت بريطانيا تدعو في سياستها السابقة الى إغلاق المضائق، الا انها دعت في مؤتمر لوزان الى إطلاق حرية الملاحة، وبعد ان تحقق لتركيا ما تصبو اليه في هذا المؤتمر بشأن بنود ميثاق المجلس الوطني الكبير وموضوع الاقليات نراها غضت النظر عن موضوع المضائق ، فضلاً عن ذلك فان تركيا ترى انها حققت في لوزان جميع المطالب التي حددها (المجلس الوطني الكبير) والتي تتمثل بالاعتراف الكامل باستقلال تركيا وسيادتها على جميع الأراضي والممتلكات التي اعتبرها مصطفى كمال المدى الطبيعي لتركيا بما فيها منطقتي تراقيا وكيلكيا ، كما ألغت جميع

الامتيازات التي كان الحلفاء يتمتعون بها في الإمبراطورية العثمانية ، وتصف تركيا المعاهدة بأنها أكبر نصر دبلوماسي تحققه بعد النجاحات والانتصارات التي حققتها على القوات اليونانية وعلى قوات الحلفاء.

الإنجاز التركي المتحقق في معاهدة لوزان يستقروه الكتاب والمؤرخون من خلال استعادة سيادتها الكاملة على اسطنبول، وأن أمال وأحلام اليونان في الاناضول مع الأرمن في الولايات الشمالية الشرقية، والأكراد في الولايات الجنوبية الشرقية قد تحطمت، فضلاً عن ذلك فأن استعادة تركيا لجزيرتي امبروس وتنيدوس.

ونتيجة للظروف الخارجية المحيطة بالدولة العثمانية، والظروف الداخلية السيئة، اصيبت هذه الدولة بالضعف، حتى أطلق عليها نهاية القرن التاسع عشر بالرجل المريض. وقد أصبحت الظروف ملائمة لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، وكانت معظم الدول الاوربية، تعمل في الخفاء لتقسيم هذه الممتلكات بعد الضعف الذي اصابها، وقد تم ذلك فعلا خلال وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة سايكس بيكو.

كما شهدت تركيا عدة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية حملت في طياتها بذور العوامل التي مهدت الى قيام انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠. ففي مجال السياسة الاقتصادية ركزت على مسألتين أساسيتين الاولى تحسين اوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية، والثانية تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب امام الرأس المال الاجنبي.

وواصلت حكومة مندريس توزيع الاراضي العائدة الى الدولة لقاء ثمن يدفعه الفلاحون على مدى عشرين عاماً فصدر قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥١ الذي تضمن اسكان الفلاحين في الاراضي الحكومية، وبمضي سنتين على صدور القانون تم توزيع ١.١٦٣.٧٨١هكتار وقد تحقق توزيعها لمصلحة ٣٧٨٤٩ عائلة فلاحية، كما وزعت اراض اخرى لأغراض التنمية الحيوانية بلغت مساحتها ١.٠٤٤.٤٦٣ هكتار. وارتفعت الاراضي المخصصة لزراعة القمح لتصل ١١٣% عام ١٩٥٧ وكذلك القطن ١٥٥% ومع ذلك هبط انتاج الحبوب أكثر في عام ١٩٥٣ واصبحت تركيا البلد المستورد للحبوب أكثر من كونها بلداً مصدراً. وعملت حكومة مندريس على انشاء السدود وادخال الآلة واستخدام الاسمدة في العمليات الزراعية.

استخدمت الاسمدة الزراعية بشكل كبير في تركيا على الرغم من العراقيل الناشئة بسبب عدم معرفة الفلاح كيفية استخدامها سواء الاسمدة العضوية ام الحيوانية. كما ارتفعت اعداد الجرارات المستخدمة في الزراعة من ألف جرار عام ١٩٤٥ الى اربعين ألف جرار عام ١٩٥٤وتدخلت الدولة لدعم الاسعار إذ كانت تدفع مبالغ لشراء مادة الحبوب بضعف السعر العالمي الا ان هذه الاعانات الحكومية لم تصل بشكل مباشر الى الفلاحين بل توجهت لمنفعة كبار ملاكي.

اما الصناعة فقد استطاعت الحكومة، ايجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة ونقلت مشروعات الحكومة الى القطاع الخاص.

كما انشأت الحكومة عام ١٩٥٠ مصرف الانماء الصناعي وذلك لتقديم العون للقطاع الخاص وقد بلغت قيمة القروض التي منحها المصرف عام ١٩٥٤ ما يقرب من (١١٧) مليون ليرة، وبلغت حصة القطاع الخاص من التصنيع في عام ١٩٥٠ نسبة ٥٨% ارتفعت الى ٦٥% في عام ١٩٥٤.

ولا شك ان تركيا بعد تحالفها القوي مع الغرب ورغبة قياداتها في تقليد الغرب، جعلها بمثابة عقدة مستقرة في الذات التركي حتى يومنا هذا وبهذا، وجدت تركيا بتدهور احوالها الاقتصادية ابان الحرب العالمية الثانية. وبعدها ما ينقذ اقتصادها إذا تسلمت مبلغ ٦٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ وبلغت قيمة المساعدات العسكرية بنحو (٤٤٠) مليون دولار. وعلى وفق ذلك انضمت تركيا عام ١٩٥٢الى حلف الشمال الاطلسي والى حلف البلقان عام ١٩٥٣، ثم حلف بغداد ١٩٥٥، وهكذا اصبحت تركيا جزءا هاما في سياسة الاحلاف الغربية مما قاد الى تقوية المؤسسة العسكرية فيها وبالتالي نجاحها الانقلاب فيها.

المراجع والمصادر

ابراهيم ابراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط(١)، ١٩٨٧، ص٣٠.
ابراهيم علوان، مشكلات الشرق الاوسط – الوطن العربي، المكتبة العصرية، بيروت، ط(١)، ١٩٦٨، ص٣١.
إبراهيم فضلون، التجربة التركية، ط١، دار النهار للنشر والتوزيع، الجيزة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م، ص١٢.
احمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٠م، ص١٦.
احمد نوري التعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص٩٢-٩٣؛ محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ٣٧-٣٩.
احمد نوري النعيمي، أثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط(١)، ١٩٨٢، ص ص٣٣-٣٤.
احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٧٧؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٧-٤٧.
اندرو فنكل واخرون، تركيا المجتمع والدولة، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٦٩.
ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م، ص٦٩.
خليل التقافي، ابعاد ومشكلات السياسية الامنية التركية، مجلة السياسية الدولية، عدد ٩٤، القاهرة، اكتوبر ١٩٨٨، ص٣٦.
زياد عزيز حميد الجلبي، العلاقات التركية السوفيتية ١٩٥٢-١٩٩٠، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل ،٢٠٠١، ص٢١؛ رياض الصمد، المرجع السابق، ص١١٨.
سليمان موسى، إمارة شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦ (عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠.
صالح خصاونة، الحياة الاقتصادية في الأردن والأسس التي ترتكز عليها، مجلة العمران، العدد ٦٢ السنة الحادية عشر، وزارة الإسكان، دمشق، ١٩٧٧، ص ١٣٧.
عادل محمد خضر – الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية السوفيتية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٣ ص٢٤-٢٧؛ قاسم خلف عاصي، المرجع السابق، ص٥٩.
عبد الأمير جبار في التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨ (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٩١) ص ١٢.
عبد الزهرة شلشل العتابي، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية، دار الشؤون الثقافية العامة (افاق عربية)، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٨.
عبد اللطيف المياح، المعطيات جيو-سياسي لتركيا في الحاضر والمستقبل، نشرة دورية تصدر مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد التاسع والعشرون، تموز ٢٠٠١، ص٤٣.
عماد احمد الجواهري: المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣-١٩٦٠ مجلة دراسات عربية، العددان ٨-١٢ يونيو تشرين الاول (بيروت ١٩٨٢) ص ١٠٢ وما بعدها.
عماد الجواهري: توجيه سياسة الاصلاح الزراعي في تركيا ١٩٢٣-١٩٨٠ مجلة (دراسات تركية) العدد ٢، السنة الاولى، كانون الاول ١٩٩١، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص٤٣.

غسان توفيق محمد علي، العلاقات السياسية الأردنية التركية ١٩٢١ -١٩٥١م: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة اهل البيت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١٧.
فتحية النبراوي، محمد نصر مهنا، قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر، ط١، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٣.
فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري (بغداد، بيت الحكمة، ت).
محسن حمزة العبيدي: التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٦٩.
محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦.
محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث(١٩٤٩_١٩٦٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية العلوم السياسية، عمان،١٩٨٠.
محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن-بيروت، ١٩٩٧م.
محمود سالم السامرائي، الاستراتيجية التركية وأثرها في علاقة تركيا الخارجية، بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٩.
مصطفى اللباد، "مصر وتركيا: نحو تحالف استراتيجي جديد؟!"، مجلة شرق نامية، العدد(١٤)، مركز الشرق الدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢م.
نصيف جاسم المطلبي، موقع تركيا الجيو-استراتيجي واهميته للعراق، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
نصيف جاسم المطلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي واهميته للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦.

Kemal Karpat, Society Economics and politics in contemporary Turkey, London, 1964,.

Cf. Niyazi Berkes: The Development of Secularism in Turkey (Montreal Mc Gill University press, 1964) p.p 347-349.

Directorate General of Press and information of the Prime Minstry, Turkey 2000, Istanbul 2000, P.128 .

Essioglu, Kanil, Siyasi partiler Yassasi (Ankara 1984) S. 188-184; Cuneyt Arcayurek : Demokrasinin ilk XILLARI 1947-1958, (Ankara, 1983) ss. 118-121; كذلك

Jawad Anani, Jordanian-Turkish relations, date Aug 21,2017 , available at: https://jordantimes.com/

Kamal salibi, The modern history of Jordan. I.B Tauris and co. London. 1993، p176

Marry ,Wilson King Abdullah and the Making of Jordan, (Cambridge University Press, 1987) P50

Mostafa Turan, Yunan Mezlim, 1919 – 1923, Ankara, Ataturk Arastirma Merkezi, , 1999 , p. 4

Richard Peters , The story of the Turkish from Empire to Democracy, New York, C.S Publishing Company, 1959 , P. 199 .

Jordanian-Turkish relations in the period from (١٩٦٧ - ١٩٨٩)

"

By

Muhammad Nasser Faydullah

Prof. Ibrahim Ali Abdel Aal
Professor of contemporary history,Faculty of Arts - Tanta University

Dr. Ibrahim Fouad Abdel Aziz
History teacher,Faculty of Arts - Tanta University

Abstract:
The observer of the Jordanian-Turkish relations can notice that theses relationships firstly were through presence of Jordan Levant states within the Ottoman Empire. After the fall of the Ottoman Empire and the emergence of the modern Turkish state, the Hashemite Kingdom of Jordan established because of division that led to the fragmentation of the Ottoman Empire. These Jordanian-Turkish relations, especially since 1921, which can be described as strategic relations in many times, especially since Jordan and Turkey represent peaceful coexistence, moderation, and stability in the region under difficult circumstances that passed through the region, as a kind of rapprochement occurred timidly in the previous period. The Jordanian-Turkish relations whether political or economic did not reach a stage of maturity, as happened in that period, and despite the great events that the two countries went through. In order to understand that relationship between the two countries, it was necessary to first analyze the geographical location of both countries, which is important from a strategic, economic, and political point of view, especially Jordan's location a year before 1921 within the Ottoman provinces, as it knew what Syria, Lebanon, and Palestine were in the Levant. As well, Turkey, which emerged as a country after the First World War instead of the Ottoman Empire, and the location of Turkey, which had a great impact on its history, as it helped it establish the Ottoman Empire and its continuation for more than five centuries.

The study dealt with what the Jordanian political system is and how it was created and formed since the Arab countries left under the Ottoman rule and the division of regions according to the Sykes-Picot Agreement and the definition of the Emirate of Transjordan. Then the study analyzed the Turkish regime, which played a major role in the history of Turkey because for five centuries Turkey was able to be the center of a sprawling empire, known as the Ottoman Empire. After the First World War and the defeat of the Ottoman Empire, the geography of the Turkish state shrank, and major changes took place in its political system and its transformation into the republican system. The study showed the importance of Turkey from the strategic, political, economic, and military aspects, and in general Turkish culture.

Key words: Strategic relations, Turkey and Jordan, historical studies